مفهوم النخبة في الفكر السياسي الألماني
ودوره في صنع السياسة العامة

م.م. حيدر علي عبدالله الجشعمي
كلية الرافدين الجامعة – قسم القانون
Email:ha198785@gmail.com

الكلمات المفتاحية: النخبة الحاكمة، الأوليغارشية، سياسة الدولة، بيروقراطية، النظام السياسي

ملخص

على الرغم من تعدد التفسيرات التي طورها العلماء لمفهوم النخبة ودورها السياسي والاجتماعي ، فإن الشيء المتفق عليه إن دراسة النخبة ودورها السياسي والاجتماعي تمثل بؤرة الاهتمام في علم الاجتماع السياسي لذلك فأن البحث في مفهوم النخبة يتطلب استجلاء العديد من المفاهيم السياسية الأخرى مثل القوة ، والطبقة الحاكمة ، والاوليغارشيه، وقد أصبحت هذه المفاهيم تتصدر معظم كتابات علماء الاجتماع السياسي.

The Concept of the Elite in German Political Thought and its Role in Making Public Policy

Hayder Ali Abdullah
AL-Rafidain University College
Law Department
ha198785@gmail.com:Email

Key words: ruling elite, the oligarchy, State policy, Bureaucracy, Political system

Abstract:

Despite the multiplicity of interpretations developed by scholars for the concept of the elite and its political and social role, the agreed thing is that the study of the elite and its political and social role represent the focus of attention in political sociology. Therefore, investigating the concept of the elite requires clarification of many political concepts such as power, the ruling class, oligarchy and these concepts have become at the forefront of most political sociologists' writings .

المقدمة

ظهر علم الاجتماع السياسي إلى حيّز الوجود في اللحظة التي تمت فيها التفرقة بين الواقع السياسي والواقع الاجتماعي ولاشك أن الجدل ثار من منتصف القرن التاسع عشر إذ أسهم هذا الجدل في إبراز بعض جوانب علم الاجتماع السياسي بمفهومه الحديث ، فمن خلال تلك الحقبة قدم كارل ماركس نقده الشهير لفلسفة القانون عند هيغل وتناول شتاين الحركات الاجتماعية وإن مصطلح المجتمع كان مصطلحًا حديثًا قصد به الإشارة إلى العلاقات الاجتماعية المتبادلة ونتيجة لذلك اتجه بعض الكتاب إلى تحليل الظواهر السياسية في ضوء البناء الاجتماعي أصبح الواقع السياسي تابعا للواقع الاجتماعي وبتطور الدراسات الاجتماعية ، ظهرت مفاهيم ومصطلحات جديدة مثل البناء الاجتماعي والنسق الاجتماعي والجماعة السياسية كما تبلورت مفاهيم للبحث تلائم قدر الإمكان دراسة الواقع الاجتماعي السياسي الجديد ،وباستطاعتنا التمييز بين اتجاهين نظريين أساسيين يعبّران بصفة عامة عن مسار البحث في علم الاجتماع السياسي ، فالاتجاه الاول تعبر عنه الدارسات التاريخية المقارنة التي حاولت الكشف عن الخصائص الأساسية للإنسان ، السياسية والاجتماعية والتغيرات التي تطرأ عليها ، أما الاتجاه الثاني فتمثله الدراسات التي تنطلق من الفكر الماركسي المحدث تلك الدراسات التي رفضت المقولات الوظيفية التي تبنتها دراسات الاتجاه الاول ، وايا كانت الفروق بين الاتجاهين فان الفكر السياسي قد حاول الكشف عن هيكل القوة وتوزيعها على النخب .

ولاشك ان الماركسية قد قدمت في هذا المجال إجابه عن هذه التساؤلات ، فهي تنطلق من قضيه أساسيه هي انّ علاقات الإنتاج تمثل الأساس الضروري لفهم كلّ الجوانب السياسية في المجتمع.

ولقد أحدثت الماركسية ردّ فعل عنيف في الفكر السياسي وبدا ذلك واضحًا في ظهور نظريات عديدة تعد نظم الحكم القائمة وتسعى للدفاع عنها، عن طريق التسليم بأنّ كل مجتمع يشتمل فئتين أساسيتين : فئة حاكمة قليلة العدد(النخبة) ، وفئة محكومة كثيرة العدد ، تتولى الفئة الأولى مقاليد القوة في المجتمع ، إذ تصبح صاحبة السلطة النهائية في إصدار القرارات الأساسية في المجتمع بينما تنحصر مهمة الفئة المحكومة في طاعة الفئة الحاكمة وتنفيذ قراراتها، وهذا ما أكدت عليه غالب القوانين الدستورية في تلك المدة والى الآن في بعض الأنظمة العربية .

أهمية البحث

الواقع إنّ دراسة الدور السياسي للنخب أصبحت تمثل موضوعًا مهًا للبحث في العلوم الاجتماعية والسياسية منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث جذب دورها تلك الأقليات الصغيرة في التأثير على المسائل السياسية والاجتماعية وعلى علماء السياسة والاجتماع إذ اعتقد بعضهم إنَّ النخب تمثل تلك الجماعات التي تتولى اتخاذ القرارات المؤثرة في سياسة المجتمع ولها من القوة والنفوذ ما يتعدى أية جماعات أخرى في المجتمع بأسره وتصور آخرون أنَّ هذه النخب هي مصدر القيم ومنبع المعايير الاجتماعية.

كما إن مناقشة النخب انما هي في جوهرها تحليل لبناء القوة في المجتمع بحيث نستطيع أن نتعرف عمّا إذا كانت الجماعات المهيمنة والمسيطرة جماعات متماسكة وواعية وبإمكانها ان تسهم في تنمية المجتمع أم إنها جماعات محافظة لا توجهها سوى مصالحها الخاصة.

فضلا عن ذلك فإن دراسة النخب فوق كلّ ذلك تدفعنا إلى إلقاء نظرة شاملة على النظم السياسية والسلوك السياسي والقوة السياسية والأيدولوجية السياسية ولهذا يذهب بعض الباحثين إلى انَّ علم الاجتماع السياسي هو في جوهره دراسة للنخبة وصلتها بالظواهر الاجتماعية والسياسية الاخرى والتي تبين طبيعة الأنظمة السياسية وهيمنة النخبة عليها سواء بشكل صريح كما في الأنظمة السياسية الملكية أو بشكل مخفي كما في الأنظمة الديمقراطية التي تسيطر عليها ما يمكن تسميته بالنخبة الديمقراطية وهذه تظهر في غالب الأحيان في الأنظمة ذات الديمقراطية الشكلية في العالم.

إشكالية البحث:

من الواضح أنَّ الهدف الأساسي لهذه النظريات والتي اتفق على تسميتها (نظريات النخبة) يتمثل في الدفاع عن وجود نخبة حاكمة تكتسب شرعيتها وأحقيتها لأنها تمثل في نهاية الأمر نتاجًا لطبيعة بناء القوة في المجتمع.

انَّ دراسة النخبة تمثل تحليلا للمنظور الهام الذي يعالج العلاقة بين السياسة والمجتمع والفكرة الرئيسة التي تنهض عليها نظريات النخبة هي فكرة تركز والقوة دائما في ايدي الأقلية وهي ظاهرة

عامة في كافة المجتمعات بغض النظر عن طبيعة المجتمع فإذا تسألنا من يصنع القرارات الحاسمة في المجتمع ؟ أو من يكتب القانون ويفسر مواده؟ ومن يحرك الموارد الرئيسة للمجتمع؟ وهل للنخبة الاقلية دور في عملية صنع السياسة العامة في المانيا ؟ وما مدى شرعية هذه النخبة ؟

فرضية البحث:

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تكمن في (أقلية) أو (نخبة) مختارة تتولى هذه المهام ، وحينما تصل النخبة إلى مركز القوة فأنها تبذل غاية ما في وسعها للمحافظة عليه فهي تستعين بالقوة الشرعية وموارداها المتاحة من خلال المركز الذي تشغله في الدولة ، وقد تلجأ الى وسائل إلاعلام وإلى غير ذلك من أساليب المحافظة على أوضاعها وحينما تسيطر النخبة على مصادر تشكيل الأيديولوجيا فإنها تخلق شرعية لحكمها وسيطرتها في صنع السيايات العامة حتى وان كانت هذه الشرعية غير قائمة ، ومما تقدم نفترض أن النخبة السياسية لها دور فعال في عملية صنع السياسة العامة سواء أكانت شرعية هذه النخبة حقيقية من الشعب أم هي صورية .

هيكلية البحث:

سنقسم هذا البحث على مبحثين ، ونخصص المبحث الأول لتحديد ماهية النخبة، ونبيّن في المبحث الثاني دور النخبة الألمانية في صنع السياسات العامة، ثم ننهي دراستنا بخاتمة تتضمن جوهر ما توصل إليه الباحث من استنتاجات.

المبحث الأول

ماهية النخبة

قبل الولوج في تفاصيل الموضوع نتطرق إلى تحديد مفهوم النخبة السياسية والاجتماعية والنظريات وماهيتها ونماذجها وهذا ما سنتناوله في المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : مفهوم النخبة

المطلب الثاني : نظريات النخبة

المطلب الثالث : نماذج النخبة

المطلب الأول

مفهوم النخبة

استعملت كلمة (النخبة) في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات تفوق معين وامتد استعمالها في ما بعد لتشمل الإشارة إلى فئات اجتماعية متفوقة، كالوحدات العسكرية الخاصة او الطبقات العليا من النبلاء .

أصبحت دراسة النخب موضوعا رئيسًا من موضوعات العلوم السياسية منذ أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين وكان أول أستعمال معروف لكلمة (النخبة) في اللغة الإنكليزية ، ورد استعمال كلمة النخبة في اللغة الانجليزية في قاموس اوكسفورد سنة ١٩٢٣ ، ويرجع بعض الدارسين البدايات الحقيقية لفكرة حكم المجتمع بواسطة جماعة من الأفراد النابهين إلى أعمال أفلاطون الذي طالب أن يتولى الفلاسفة حكم المجتمع بأسره ، ويعود التصور الاجتماعي والسياسي الحديث للنخبة الى الدفاع عن حكم العلماء ورجال الصناعة[١].

وهناك من يتناول بالتحليل ما يسمى بالنخبة الحاكمة فيؤكد تمايز الأفراد المنتمين إلى أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية ، ولقد تم تقسيم النخبة على طبقتين هما (النخبة الحاكمة) وهي تضم أولئك الذين يؤدون دوراً ملموساً ومباشراً في إدارة شؤون الحكومة ، و (نخبة غير حاكمة) وهم أعضاء الطبقة أو النخبة كافة بمعناها الواسع ، ولقد نظر الى النخبة بوصفها قلة من الأشخاص ، أما في وضع يسمح لها بممارسة السلطة بشكل مباشر او في وضع يمكنها من التأثير بقوة على ممارسة السلطة السياسية ، وهذه القلة التي هي اساساً الطبقة السياسية او النخبة الحاكمة والتي تتألف من أولئك الذين بإمكانهم التأثير على القرارات بشكل مباشر تخضع لتغيرات مهمة في عضويتها من مرحلة زمنية معينة وغالبًا ما يكون مصدر التغيرات هو ولوج افراد من ذوي المستويات الدنيا في المجتمع الى مستوى القلة الحاكمة أو اتحاد جماعات اجتماعية جديدة وإحلال النخبة المضادة محل النخبة القائمة كما يحدث عادة في الثورات وهذه الظاهرة يطلق عليها (دور النخبة)[٢].

المطلب الثاني

نظريات النخبة

شاع بعد ذلك في النظريات الاجتماعية عامة ولا سيما لدى باريتو وموسكا، ورفض باريتو الديموقراطية التمثيلية القائمة على المساواة في الحقوق بين افراد المجتمع ومن ثم الانتخابات والاستفتاء الشعبي، لأن الافراد متباينون فيما بينهم من ناحية المواهب والكفاءة، اذ ينقسم افراد المجتمع الى مرتبتين : هما المرتبة السفلى (اللا نخبة) والمرتبة العليا (النخبة) والأخيرة تنقسم على (نخبة حاكمة) و (نخبة غير حاكمة) ، أما موسكا فقد فرق على نحو منهجي بين النخبة وبين الجماهير ، والفكرة الرئيسة لديه انه توجد في المجتمعات كافة طبقتان أحداهما حاكمة، والأخرى محكومة، الأولى قليلة العدد وتقوم بأداء جميع الوظائف السياسية وتحتكر السلطة والنفوذ ، أما الثانية فأكثر عدداً تخضع للطبقة الأولى على نحو شرعياً حيناً وتعسفياً أحيانا أخرى(٣).

أما نظرية النخبة الحديثة ل(ميشلز) فإنها ترى أنَّ النظام الديمقراطي في التطبيق ما هو الا حكم الأقلية (الاوليغارشيه) وإنَّ مؤسسات الحكم الديمقراطي قائمة على مساهمة الجماهير في الحياة العامة ولا سيما عن طريق الاقتراع في الانتخابات التمثيلية وتكوين الأحزاب والنقابات وغيرها من التنظيمات الجماهيرية، وأن كانت هذه المؤسسات شكلية تهيء وصول الأقلية الى مراكز السلطة ، وعليه فأن الاقلية (النخبة) تحكم فعلا وباسم الجماهير نظرياً ولا سيما عن طريق الأحزاب السياسية، ويرجع ميشلز سيطرة النخبة الى مقتضيات التنظيم الذي غدا ضرورة في المجتمع الحديث والذي يراهُ لا يتحقق إذا شاركت الجماهير بالحكم بصورة مباشرة لأسباب ذات طبيعة تقنية وإدارية، لكن الفكرة المركزية لميشلز تكمن في ان سيطرة النخبة تعتمد على التنظيم أي إن القدرة على التنظيم لا تضمن السلطة فحسب وانما أيضا تضمن بنيه لأي مجتمع حتى وإنَّ كانت صورية، والمجتمع الفوضوي هدفه بناء مجتمع منظم بأي أسلوب، وهذا يولد لا محالة نخبة لنقل المجتمع الفوضوي الى منظم، ويؤكد أن أي تنظيم يتحقق بالأقلية ويستخلص ميشلز من ذلك قانونه المشهور (قانون الاوليغارشيه الحديدي) الذي يحكم كل المنظمات الاجتماعية ، ويتضمن القانون المذكور إنّ أي تنظيم تصبح القيادة فيه ضرورية لنجاحه واستمراره(٤).

ويسمح التنظيم من وجهة نظره بإعطاء السلطة والامتيازات الى جماعة القادة الذين لا يمكن فيما بعد لاتباعهم ان يحاسبوهم على الرغم من أن القيادة يجري اختيارها عن طريق الانتخاب ومن

المفروض أن القادة هم وكلاء الذين انتخبوهم، والواقع يعكس عكس ذلك، وهناك مجموعتان من العوامل التي تسبب هذه النتيجة ، هما العوامل التنظيمية والعوامل السيكولوجية ، غير ان العوامل الأولى أكثر أهمية إذ إنها متأتية عن الخبرات في التنظيم ومن ثم تبعث الى الوجود البيروقراطي ، اما العوامل الثانية فمتأتية من كون ان الجماهير ليس لها النضج السياسي الكافي ، الأمر الذي يجعلها تسير وراء القلة من الأفراد الذين يولونها اهتماما كبيرا ولهم المعرفة والخبرة في التعامل معها [٥].

تجدر الإشارة إلى أنَّ ميشلز قد أجرى دراسات عديدة تميزت بالمنهج العلمي في البحث، ومع ذلك فإنه لم يقدم صياغة محددة لقانونه الحديدي ، وألا إن معناه واضح تماماً، ففي كل تنظيم لابد إن توجد القيادة لكي يكتب له النجاح ، وطبيعة التنظيم تمنح القادة والامتياز ، فالقادة في التنظيم هم الذين يعبرون عن اراء الأعضاء ، ويتعزز موقفهم باستمرار لإيهام الجمهور بضرورة الوحدة الداخلية والاستقرار، حتى يمكن مواجهة ما يتهدد المجتمع من اخطار خارجية، وطبقا لهذه الأيديولوجية، تنظر الأقلية الحاكمة الى أية معارضة تنشأ بوصفها عنصرا تخريبيا يفيد منه الأعداء وقد تتبنى هذه الأقلية الأسطورة الديمقراطية التي تجعل القائد المنتخب انتخابا ديمقراطيًا تعبيرًا دائمًا عن ارادتها الجمعية [٦].

فضلا عن ذلك فإن ميشلز يدافع عن الديمقراطية لكونها تسمح ببروز عدد من الأحزاب المتنافسة والتي يقود كل منها اقلية والتي يضمن التنافس فيها مقدارا معيناً من التأثير غير المباشر للشعب الذي ينبغي على الأحزاب أن تراعيه ، ان الميل الديمقراطي يقيد الأقلية ولكنَّه لا يمنعها ، وقد قام شومبيتر بتقديم وجهة نظره في الديمقراطية اذ قال محددا الطريقة الديمقراطية : ((هي التدبير المنظم للوصول إلى قرارات سياسية يستطيع الأفراد الحصول على سلطة التقرير ، بواسطة صراع تنافسي على أصوات الشعب)) ، ويرى كارل مانهايم من آراء أصحاب نظريات النخبة ان تفسير التدخل المباشر يعد تفسيراً غير عقلاني وعدم صحة التبعية الغير مشروطة لقائد ما ، فقد استقر رأيه فيما بعد على اعتبار هذه النظريات منسجمة مع الديمقراطية، اذ انه يكفي للديمقراطية أن المواطنين على الرغم من انه لا يسمح لهم بلعب دور مباشر في الحكم بصورة دائمة ، لديهم إمكانية جعل طموحاتهم محسوساً بها بين مدة وأخرى، أما الاتجاه الاقتصادي عند بيرنهام فهو يسعى الى تطوير صيغة ملائمة للتوفيق بين النظرية الماركسية عن الطبقة الحاكمة وبين نظريات النخبة من

خلال دراسة بيرنهام للثورة الإدارية والفكرة الرئيسة تتلخص في دراسة ان النظام الرأسمالي أخذ في التدهور وأنّه من الضروري أَن يحل محله مجتمع جديد يسيطر عليه من الناحية الاقتصادية والسياسية نخبه إدارية واعتمد على نظريات النخبة في المجال السياسي الذي يحتوي صراعًا بين الجماعات سعياً وراء القوة والمكانة وينتهي صراع النخبة بسيادة نخبة تتولى صنع القرار الملائم [٧].

المطلب الثالث

نماذج النخبة

طرح الفقه الألماني بصدد تحديده لمفهوم النخبة ، نماذج عديدة للنخبة ، منها النخبة الإدارية والنخبة العسكرية ونخبة المثقفين وهذا ما سنتناول بيانه في النقاط الآتية :

أولا : تعدد النخب

هناك اتجاه في دراسة النخبة يسعى الى الترجمة النظرية الى دراسات واقعية ويطالب أصحاب هذا الاتجاه باستبدال مصطلح النخبة بمصطلح (النخبات)، على أساس انَّ المجتمع الحديث يتسم بالتباين والتخصص ، وتنوع الأنشطة يشهد بالضرورة عدة نخب، وانَّ لكل منها دوراً تؤديه في المجتمع ، فمنها نخب سياسية ومنها نخب غير سياسية، وعموماً فان هذا الاتجاه يطلق عليه أصحاب نظرية (تعدد النخبات)، الذين يرون المجتمع لا يضم هرمًا واحدًا للقوة وانما يتألف من مجموعة اهرامات متدرجة للقوة ولعل اهم التصنيفات وأكثرها شيوعاً التصنيف الذي يؤدي الى التمييز بين تدرج القوة والثروة والمكانة، فممارسة القوة في هذا الصدد تشير الى قدرة المرء على المشاركة الفعالة في صنع القرارات التي يمكن ان تحدث تغييرا في توازن الامتيازات التي يحصل عليها الأفراد الأخرين، ومثل هذه القرارات قد تكون قرارات حكومية او ذات طبيعة إدارية [٨] ، وفي هذا السياق يمكن القول إنَّ المجتمع الواحد لا يشهد بناء واحد للقوة ، وانما الجماعات يمكن ان يتم ترتيبها في تدرج هرمي للقوة كل في مجالها الخاص ، وبصدد ذلك وضع (ماكس فيبر) أصول الاتجاه النظري الذي يدرس (جماعات المكانة) ، فيذهب الى انَّ لكل جماعة مكانة لها اسلوبها الخاص في الحياة ، الذي يميزها عن الجماعات الأخرى ، ولخص فيبر الفارق بين (الطبقة) و (المكانة) بقوله : ((يمكن للمرء انَّ يقول بدرجة كبيرة من التبسيط إن الطبقات تتخذ لها ترتيبا

متدرجاً وفقا لعلاقاتها بالإنتاج وحيازة السلع ، في حين ان جماعة المكانة تتدرج على أساس استهلاك السلع الذي يعبر عن أساليب متميزة للحياة))[٩].

ونعتقد بأن كل جماعة تسعى إلى تحقيق وضعٍ اجتماعي متفوق لها ، وقد تتمكن بعض الجماعات في حالات معينة من الحصول على اعتراف نظامي لهذه المكانة.

ثانياً : النخبة العسكرية

حظت النخبة العسكرية تاريخيًا باهتمام واسع نظرا للدور المهم الذي لعبه العسكريون في تشكيل تاريخ المجتمعات وفي توجيه الأمور السياسية، وهذه الدراسة قد كشفت عن عوامل مهمة فيما يخص دراسات النخبة مثل الأصول الطبقية للنخبة وعملية التنشئة الاجتماعية وطبيعة القيم السائدة بين هذه النخبة ، وأثر هذه العوامل في إيجاد جماعة قيادية قوية ومتماسكة ، وأهم من ذلك انها كشفت عن نقطة هامة وهي تحول القوة الكاملة الى قوة فعلية واثر ذلك في رسم السياسات والسلوك السياسي، وهناك اتجاهات في دراسة النخبة العسكرية ، فمثلا نجد ان فاينر قد قدم تحليلا للنخب العسكرية يستهدف تطويرًا ملائمًا لها على الرغم من استعانته بالمادية التاريخية وثمة محاولة أخرى تكشف عن الالتقاء بين وجهتي النّظر السوسيولوجية والتاريخية ، وهي محاولة جانوفيتز ، والتي استهدفت تقديم صورة اجتماعية سياسية تفحص أثر الثقافة السياسية والقيم المرتبطة بها في بناء الخدمة العسكرية واتجاهات الجنود ، كما استطاع أَن يجيب على الكثير من التساؤلات الخاصة بالنخبة العسكرية ومدى الوعي السائد بينها ، وتزايد أهمية المهارات التنظيمية والإدارية [١٠].

ثالثاً : النخبة الإدارية

تلعب هذه النخبة دوراً مهمًا في مجالات الصناعة والأعمال ، فالإداريين سوف يكونون نخبة متخصصة تحتل مكانة رئيسة في المجتمع المعاصر ، فضلاً عن ذلك، فإن المتوقع لهذه النخبة ان تكون طبقة حاكمة جديدة تمارس سيادة سياسية وإدارية واقتصادية ، ويلاحظ ان قضية فصل الإدارة عن الملكية لم يكن لها التأثير المزعوم ، فهناك ارتباط وثيق بين المديرين والملاك وهناك من يقول إنَّ كبار المديرين وأولئك الذين يوصفون بالثراء الفاحش ، لا يمثلون جماعات متميزة ، وانما بينهما رابطة وثيقة في عالمنا المعاصر ، كما يقفون على حقيقة بأنَّ هناك تطوراً ادارياً لم يحدث تغييرا راديكاليا في الرأسمالية وان دراسة نخبة العمل والإدارية سوف تكشف عن نخب فرعية ذات اهتمامات ومصالح ووجهات نظر مختلفة الى حد ما[١١].

رابعاً : نخبة المثقفين

يمثل المثقفون تلك الجماعات القادرة على ابتكار ونقد ونقل الأفكار، وغالبا ما تضم هذه الفئة المؤلفين ، الفنانين ، العلماء ، الفلاسفة، المفكرين ، الدينيين ، فضلاً عن المتخصصين في النظريات الاجتماعية والمعلقين السياسيين ، والواقع إنَّ المثقفين كطبقة مختلفة من الطوائف الدينية والطبقات الحاكمة ، قد لعبوا دورًا مهمًا في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء ولا سيما حين جعلوا من انفسهم (نقاداً للمجتمع) لتزعمهم لواء معارضة الطبقة الحاكمة ، وأكدت دراسات عديدة دور المثقفين في الحركات الثورية والعمالية.

وهناك تفسيرات للدور الذي يقوم به المثقفون ، اذ تجعل نفسها طبقة اجتماعية وتتجه نحو تكوين جماعة خاصة بها او لديهم القدرة على توزيع ولائهم بين الطبقات والدفاع عن المصالح العامة[١٢].

خامساً : النخبة البيروقراطية

اتسعت دراسات النخبة البيروقراطية عن ذلك الانتشار الواسع النطاق الذي حققته التنظيمات الكبرى في المجتمع الحديث ، فلم تعد البيروقراطية قاصرة على المجال الحكومي وانما تخطت هذا المجال لتمتد إلى الأحزاب السياسية والنقابات والتعليم والصناعة ووصفت سيطرة البيروقراطية على انها صورة من صور السيطرة الإدارية، إنَّ التفرقة التي اقامتها النظرية اللبرالية بين الدولة والاقتصاد سوف تفقد قيمتها أذ ان الدولة تجد نفسها في موقف يجعلها تتدخل باستمرار في الحياة الاقتصادية سواء أكانت من طريق التأميم او التخطيط المركزي ، ومن النتائج التي ستترتب على ذلك تشابه الأدوار للحكوميين والمديرين بل سوف يصبح من اليسير تبادل هذه الأدوار طالما انها تحتاج الى نفس المستوى من التدريب والمهارة[١٣].

المبحث الثاني

دور النخبة الألمانية في صنع السياسات العامة

لأجل دراسة دور النخبة الألمانية في صنع السياسات العامة ينبغي أن نبيّن دور النخبة في رسم السياسة العامة للطبقات الاجتماعية من جهة وان نوضح دور النخبة في تحقيق مبادئ الديمقراطية ودورها في تفعيل البيروقراطية وهذا ما سنتناوله في المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : دور النخبة في رسم السياسة العامة للطبقات الاجتماعية

المطلب الثاني : دور النخبة في تحقيق مبادئ الديمقراطية

المطلب الثالث : دور النخبة في تفعيل البيروقراطية

المطلب الاول

دور النخبة في رسم السياسة العامة للطبقات الاجتماعية

حدد الفقه الألماني دور النخبة في رسم السياسة العامة للطبقات الاجتماعية ، ويظهر ذلك جليًا في مقال شهير لشومبيتر بعنوان الطبقات الاجتماعية في وسط متجانس عنصرياً[١٤]، اذ يميز بوضوح بين أنماط مختلفة من الدول ، خاصة في الأجزاء التي خصّصها من مقالة لمعالجة ظهور وانهيار الأسر داخل الطبقة والحركة عبر الخطوط الطبقية، وظهور وانهيار الطبقات ككل ومن النقاط القيمة في دراسة شومبيتر، انَّه اهتم بدراسة العوامل الفردية والاجتماعية المؤثرة على دورة النخبة ، فعند معالجته لحركة الأسر عبر الطبقات نجده يذهب إلى أن عملية الصعود تتأثر بنشاط الفرد وذكائه، في الوقت الذي تتأثر فيه بالظروف الاجتماعية ، مثل انفتاح الطبقة العليا وفرص القيام بمشروعات في ميادين جديدة من النشاط الاقتصادي، ويجد شومبيتر عند معالجته لظهور وانهيار الطبقات ككل يمنح خصائص الافراد وزنا معينا ولكنه يؤكد ان التأثير الأعظم في هذا المجال يأتي عن طريق التغييرات البنائية المؤثرة على وظائف جماعات النخبة، وإن وضع كل طبقة داخل البناء الاجتماعي العام يتوقف على درجة نجاح الطبقة في أداء هذه الوظيفة.

من ناحية أخرى، ولكي يوضح الفقيه الألماني شومبيتر هذه العملية تجده يدرس ظهور النبالة المحاربة في ألمانيا ثم انهيارها اللاحق نتيجة التطور الذي طرأ على الجهاز الإداري ثم شيوع توريث الأرض، اما العوامل الكامنة وراء الانهيار فتتمثل في تراجع الأهمية الاجتماعية لوظيفة الكفاح الفردي أي (نزع السلاح داخل المجتمع) ، والتغييرات الاقتصادية التي ناسبت ظهور ملكيات

زراعية ، وهناك نقطة مهمة عالجها ماركس وهي طبيعة التغييرات الثورية واسبابها في المجتمع والواقع إنّ هذه النقطة لا تزال بحاجة الى تبني منظور أوسع من ذلك الذي تبناه ماركس عندما اهتم بتحليل ثورات القرن التاسع عشر ، فعند ظهور الجماعات الاجتماعية وتدهورها ، يمكننا أنّ نلاحظ عمليتين أساسيتين : الأولى تتمثل في حصول الافراد المستوى الاجتماعي الجديد بشكل تدريجي على أوضاع القوة وقد يحدث ذلك من خلال التحالف مع النخبة المساعدة والحكام القائمين في المجتمع ، والثانية هي دراسة أسباب ظهور النخب وتحليل اختلاف أنماط دوراتها، وفي الوقت الراهن لا يجب على الدراسات السياسية الا تتغافل هذا الهدف ، وهناك نقطة أخرى تظهر عند تأملنا للكتابات الحديثة في هذا الموضوع وهذا ماتؤكده نظرية ماركس وهي: انَّه لا يمكن تفسير الثورات الحديثة في ضوء نشاطات النخب الصغيرة الحجم ، ذلك ان هذه الثورات لا تحدث الا من طريق الطبقات ككل [١٥].

نستنتج ممّا تقدم أن الطبقات تمثل القوة الموجهة ، أما قادة النخبة فيظهرون إلى حد ما خلال عملية تشكيل الطبقة وتطورها ، أي إن النخبة لا تخلق بذاتها الطبقة ، كما انَّها لا تسهم في احداث حركة الجماعات داخل نطاق التدرج الاجتماعي، ولما كان أحجام الجماعات تشكل نخب جديدة ، فأنها قد تستطيع بمرور الزمن أن تجبر النخب القائمة على التنازل لها عن نصيب من قوتها السياسية.

المطلب الثاني

دور النخبة في تحقيق مبادئ الديموقراطية

كانت وجهة النظر الأساسية التي تتضمنها أعمال أصحاب نظريات النخبة الكلاسيكيين، هي مناهضة الديمقراطية، بمعنى إنَّ حكم الأغلبية مسألة لا يمكن أن تتحقق وإنّ شكل من أشكال الحكومات يتعين أن يضم نخبة حاكمة قليلة العدد، وباستطاعتنا أن نعثر على شواهد تاريخية تؤيد هذه الحقيقة، وفي حين ان أصحاب نظرية تعدد النخب يرون المجتمع ينطوي على عدد من الجماعات وكل جماعة لها قادة يديرون أمورها الداخلية، ومن ثم فان الديمقراطية ممكنة في ضوء هذا التعدد للنخب ، ومع ذلك فإنَّ هناك العديد من المحاولات التي بذلت للتوفيق بين فكرتي النخبة والحكومة الديمقراطية ، وكان الفقيه الألماني مانهايم من أكثر الذين ساهموا في هذه المحاولات، وأشار الى ذلك بقوله: : (إننا نفترض أنَّ الديمقراطية لا تتميز بعدم وجود طبقات النخبة ولكنها

تتسم بوجود نموذج جديد لاختيار النخبة وتفسير ذاتي جديد لمفهوم النخبة)، اما التغييرات المهمة التي تحدث من خلال التحول نحو الديمقراطية فتستند إلى قاعدة شعبية؛ وذلك ما يعلل إنّها تعني شيئا لدى الجماهير(١٦).

فضلًا عن ذلك إنّ ثمة دراسة أخرى (شومبيتر) حاول من خلالها أن يقدم تعريفا للديموقراطية مؤداه ذلك الترتيب النظامي الذي يستهدف التوصل إلى قرارات سياسية ويكتسب من خلالها الأفراد والقدرة على اتخاذ القرار في اطار صراع تنافسي من أجل أصوات الناس)، ولعل هذا التعريف يلائم الأنظمة السياسية التي تعتمد على الأحزاب السياسية المتنافسة كما إنّ هذا التعريف يؤكد الدور الحيوي الذي تلعبه القيادة في الديمقراطيات الحديثة ويقترب تصور شومبيتر هذا من وجهة نظر ماكس فيبر عن القائد السياسي الشخصي الذي لديه مسؤولية اتخاذ القرار والذي لابد أَن يمنح الحرية الكافية التي تمكنه من تحمل أعباء مسؤوليته ومع ذلك كله فمن المتحقق أنّ استمرار وتطوير النظام الحكومي الديموقراطي لا يعتمد اساساً على تعزيز المنافسة بين جماعات النخبة التي تمارس نشاطها في مجالات بعيدة تمامًا عن ملاحظة أو رقابة المواطنين العاديين ، ولكنه يعتمد على خلق وإيجاد الظروف التي يسمح فيها لعدد كبير من المواطنين ان لم يكن لها جميعًا بالمشاركة الإيجابية الفعّالة في تقرير تلك المسائل الاجتماعية التي تؤثر بحيوية في حياتهم الفردية، والتي تكون فيها التفرقة بين النخبة والجماهير قد بلغت اقل درجة ممكنة ، ولن يتحقق ذلك الا إذا تدعم نظام الحكم الذاتي والذي يمكن أَن يتجلى في المجال الاقتصادي وهنالك تجارب عديدة في هذا الصدد ، وتعتمد هذه التجارب على مبدا المشاركة في الإدارة وفي العملية السياسية الأساسية المتمثلة في صنع القرارات(١٧).

ويرى الباحث هنا أنّ المشاركة في الادارة ضرورة مُلحة ولكن يجب أن تقودها قيادة مركزية تعمل بالتشارك بشكل ديمقراطي في صنع القرارات وإدارتها.

المطلب الثالث

دور النخبة في تفعيل البيروقراطية

هناك أفكار عديدة تجمعت تحت عنوان البيروقراطية وفي عام ١٨١٣ عرف القاموس الألماني البيروقراطية بأنَّها : (السلطة والقوة التي تمنح للأقسام الحكومية وفروعها وتمارسها على

المواطنين) ، ومنذ أن تحددت البيروقراطية على هذا النحو ظهرت استعمالات مختلفة للمصطلح وقد حاول ميشلز وفيبر تعديل نظرية البيروقراطية والابتعاد عن أصولها الأولى ، فقد انطلق ميشلز في مؤلفه الأحزاب السياسية من تحليل للطبقة الحاكمة وإنّ البيروقراطية ضرورة ملحة في الدول الحديثة واعتمد على معلومات تاريخية مقارنة عن الأحزاب السياسية في النظم البيروقراطية واستطاع ان يكشف عن مدى حاجة هذه الأحزاب الى موظفين اداريين للقيام بالأعمال والمهام المختلفه ثم لا يلبثوا هؤلاء الموظفين أن يتحولوا إلى متخصصين في مختلف قطاعات التنظيم [١٨].

اما القادة فانهم بدورهم يحتاجون إلى مهارات وتدريبات لكي يستطيعوا إدارة هذا التسلسل الرئاسي، ومن ثم يصبحون قادة متخصصين، ولكنهم ينفصلون عن عضوية التنظيم العامة؛ وذلك نتيجة للخلفية الثقافية والاجتماعية الخاصة بهم، ولكن ميشلز حاول بعد ذلك أَن يفسر البيروقراطية تفسيرًا حتميًا، إنَّ كل من ينظر إلى التنظيم يرى ضرورة الاوليغارشية، أو ما يسمى بحكم الأقلية، ومعنى ذلك إنَّه أكدّ القانون الحديدي للاوليغارشية ، اما التقدم بدراسة البيروقراطية في حد ذاتها وتنمية المنظور السوسيولوجي والاهتمام بفحص مضمون المصطلح وتبين خصائصه وعناصره فقد ظهر بوضوح في أعمال ماكس فيبر، أما معالجة نظريته للبيروقراطية تبدأ من محاولته لتحديد مفاهيم علم الاجتماع اذ أشار إلى مفهوم التنظيم ذلك الذي يعبر عن انتظام العلاقات الاجتماعية ووجود قائد تسانده هيئة إدارية لتحقيق أهداف التنظيم ، وينبع ذلك عن حقيقة مؤداها: إنَّ السلوك الإنساني موجه نحو مجموعة قواعد وهي حقيقة ذات مغزى خاص بالنسبة للتحليل السوسيولوجي فكان وجود القواعد المحددة يعد خاصية ضرورية لكل تنظيم ، ومن غير هذه القواعد لا نستطيع أن نحدد ما يدخل ضمن مقولة السلوك التنظيمي وما يعد خارجا عنها، وقد أطلق فيبر على قواعد التنظيم هذه مصطلح النظام الإداري ، أمّا الهيئة الإدارية فهي تخضع لهذه القواعد، كما إنَّ عليها إنْ تراقب خضوع بقية الأعضاء لها ، واهم مظهر للنظام الإداري هو تحديد صاحب الحق في إعطاء الأوامر أي إنّ الإدارة والسلطة مرتبطان ببعضهما بالضرورة [١٩].

ويناقش الفيلسوف الألماني فيبر مفهوم القوة التي في رأيه قدرة شخص معين على فرض إرادته على سلوك الأشخاص الآخرين دون مقاومة ولكن القوة بهذا المعنى العام تكاد تشمل مجالات لا حصر لها ومن ثم فإننا يجب أن نحصر اهتمامنا بنموذج معين للقوة وهو ذلك الذي نطلق عليه

مصطلح السلطة حينما يمتثل الأفراد للأوامر الصادرة من الرؤساء ويعتقدون إنّ ذلك واجب مفروض عليهم وهكذا ادخل فيبر مسألة الاعتقاد في شرعية القوة والسلطة[٢٠].

تجدر الإشارة أنّ التحليلات السياسية لماكس فيبرا تشير إلى فهم موقفه من خلال السياق العام لأفكاره السياسية والاجتماعية ، فنظراً لأهمية البيروقراطية في الحياة الحديثة ، اعدها فيبر جوهر نظريته في المجتمع ، ومع انه ركز دراسته حول أسس التنظيم البيروقراطي الحكومي الا أنّ المبادئ التي طورها تصلح لتحليل التنظيمات الرسمية المعقدة بصفة عامة وترتكز تحليلاته للبيروقراطية على تصوره لطبيعة علاقات القوة في المجتمع فهو يعرف القوة بأنّها : (قدرة شخص معين وإمكانيته في فرض أرادته على سلوك الآخرين)، ولكن القوة بصفة عامة ليست محور اهتمامه ، بل هناك نموذج لعلاقة القوة اهتم به ، والذي نطلق عليه مصطلح (السلطة) وهي علاقة القوة بين الحاكم والافراد حين يمارس الحاكم القوة يعدها حقا مشروعا له ويعتقد الأفراد أن من واجبهم طاعة الحاكم، فالسلطة تعتمد على مجموعة من المعتقدات التي تجعل ممارسة القوة شرعية في نظر كل من الحكام والأفراد، وحاول فيبر ان يصنف نماذج السلطة على وفق ما يأتي : الاعتقاد في شرعيتها ووجود الجهاز الإداري الملائم، كما إنّه ميّز بين ثلاثة نماذج للسلطة تعتمد على تصورات مختلفة للشرعية وتنظيمات إدارية متباينة، ويتمثل النموذج الأول بالسلطة الملهمة (الكاروزمية) التي تقوم على الولاء المطلق لقدسية معينة استثنائية مثل البطولة او نموذج لشخصية يحتذى بها لما لديه من مثل وقيم او بسبب نظام ابتدعه احد الزعماء ويتميز الجهاز الإداري السائد في ظل هذا النظام بعدم الاستقرار، يتألف غالبا من عدد قليل من الأشخاص المقربين للقائد الذين يقومون بدور الوسطاء بينه وبين الجماهير[٢١].

اما النموذج الثاني فهو السلطة التقليدية التي تستمد شرعيتها من المكانة التي يحتلها أولئك الذين يشغلون الأوضاع الاجتماعية الممثلة للسلطة التقليدية كما هو الأمر في الملكيات التي ما تزال قائمة ، ومن جانب آخر إنَّ السلطة القانونية التي تقوم على أساس عقلي رشيد مصدره المعايير الموضوعية غير الشخصية هي السلطة المنطقية وهذا ما تدعيه السلطة التقليدية أمام الشعب وأمام المجتمع الدولي أي إنّ هناك اعتقادًا رسميًا بوجود بناء صوري من المعايير القانونية الذي يضفي الشرعية للسلطة ويمنح هذا السلطة أيضا تفويض الذين يقبضون على مقاليدها الحق ولهم اصدار اوامرهم وعلى الشعب أتباعها[٢٢].

ويطلق على الجهاز الإداري الذي تعتمد عليه السلطة القانونية مصطلح (البيروقراطية) التي تتميز بالاعتماد على القواعد، والنظام الرسمي الذي يحدد طبيعة التسلسل الرئاسي، والحقوق والواجبات الخاصة بكل مركز فيه، ومن الواضح إن هذا النموذج للإدارة يفصل تماما بينها وبين الملكية، فالمكانة فيه لا تعتمد على المولد او الوراث، ولكنها تستند بصفة مطلقة الى معايير رسمية ، ان تأليف ماكس فايبر من وجهة نظر البعض مبالغ به بحيث تقتضي التأويلات الطويلة تحديده، ومع ذلك فأنه يمكننا ذكر بعض هذه اللمحات ، فقد ساهم فيبر الى حد كبير في ابراز أهمية الديموقراطية، وإنّ نموها في نظره هي الظاهرة الرئيسة في المجتمعات الحديثة، وبهذا الصدد يظن ان أي نظام رأسمالي كان ام اشتراكي ليس بمنأى من هذه الدفعة الحديثة ، فالمشكلة ليست في الاختيار بين الرأسمالية والاشتراكية بل في تنظيم العلاقات بين البيروقراطية والديموقراطية ، وليس المطلوب خلق مجتمع ما بعد البيروقراطية بل تطوير المجتمع البيروقراطي بالذات ، وماكس فيبر هو لبرالي ، يخشى عقلنة الوجود ويخشى على الفرد من الزوال وخشيته على الفرد تتطابق مع تصوره لفكرة الزعيم الملهم الذي يعرف كيف يقيم بينه وبين الجماهير اتصالا مباشرًا وغامضًا ، وقد أبرز فيبر إحساسه القومي الألماني الا ان قوميته ترتكز على انتشار الثقافة وعلى انتصار القوة ، اذ إن سياسته تتمثل في التعبير عن التمسك بالوضوح انتهت إلى تفضيل الحقيقة على العمل(٢٣).

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة موضوع مفهوم النخبة في الفكر السياسي الألماني ودوره في صنع سياسات عامة ، سنتناول اهم الاستنتاجات التي خلصت لها هذه الدراسة :

١. ان دراسات النخبة استطاعت أن تطور المناقشات الأيديولوجية وأن تعمق من المفاهيم وإجراءات البحث في علم الاجتماع السياسي ويبدو ذلك واضحا بصفة خاصة فيما يتعلق بتوزيع القوة والنفوذ في المجتمع وبين الجماعات الاجتماعية.
٢. إن مفهوم النخبة ، يعد مفهوم غير مرن لأن المراتب العليا في المجتمع لا تقوم على ميزات ذاتيه للتفوق عند الأفراد فحسب، وإنما على الوضع الاجتماعي الطبقي فقد تكون هذه المرتبة الاجتماعية قد ورثت مركزها عن اسلافها ، كما يلاحظ ان بعض العوائل تحتفظ بمراكزها المميزة ، رغم بعض افرادها غير الموهوبين.
٣. إن الاختلاف بين الأفراد يختلف من قطاع اجتماعي إلى آخر ولا يمكن الجمع بين المتفوقين في مجموعة واحدة تطلق عليها النخبة.
٤. إن الحاجة الاجتماعية هي التي تخلق الهيئة التي تقوم بإشباعها في المجتمع وهي التي تحدد أهدافها وبنيتها وسير العمل فيها وليس العكس.
٥. إن افراد النخبة الذين في مراكز السلطة قد يتغيرون بسبب آخر غير إن الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها تظل مسيطرة ، إن مفاهيم النخبة التي تؤكد على الرجال العظماء ، تؤدي إلى بروز عبادة الشخصية.
٦. أن للنخبة دور كبير في صنع السياسة العامة في كثير من بلدان العالم ومن ضمنها ألمانيا وهذا ما أسس له كثير من الفلاسفة الالمان، وسواء كانت النخبة شرعية فعلية أم كانت صورية فهي تسيطر على مقاليد صنع السياسة العامة بتميزها عن باقي فئات المجتمع.

الهوامش

[١] . بوتومور ، النخبة والمجتمع ، ترجمة جورج جحا ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢، ص٥.

٢. محمد علي محمد ، أصول الاجتماع السياسي ، ج٢ (القوة والدولة) ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص٥٧.

٣. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي (تسسه وابعاده)، دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠، ص٤٣٨.

٤. محمود محمد سلمان ، الماوردي الاجتماع السياسي، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١، ص٦٨.

٥. بوتومور ، مصدر سابق ، ص ٢٤.

٦. جان توشار ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة على مقلد ، الدار العالمية ، بيروت ١٩٦٣، ص٦٣٤.

٧ . حسان محمد شفيق العاني ، الملاح العامة لعلم الاجتماع السياسي ، مطابع جامعة بغداد ، بغداد، ١٩٨٦، ص٣٤.

٨ . صادق الأسود، مصدر سابق ، ص٢١.

٩ . بوتومور ، مصدر سابق ، ص١٢.

١٠. محمد علي محمد ، مصدر سابق ، ص١١.

١١. محمد محمود سلمان ، مصدر سابق، ص٩.

١٢. قباري محمد إسماعيل ، علم الاجتماع الألماني ، ط١ ، شركة الإسكندرية للنشر ، مصر ، ١٩٧١، ص٣٨- ص٤٠.

١٣. محمد علي محمد ، مصدر سابق، ص١٦.

١٤ . إسماعيل علي سعد ، المدخل الى علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩، ص٢٢٢.

١٥. د. صادق الأسود ، مصدر سابق، ص٢٣.

١٦. جان توشار ، مصدر سابق ، ص٦٥.

١٧. قباري محمد إسماعيل ، مصدر سابق، ص٤٥.

١٨. د. إبراهيم الابراش ، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن ، ١٩٩٨، ص١١٤.

١٩ . د. برهان غليون ، مجتمع النخبة ، معهد الانماء العربي، بيروت ، ١٩٨٦، ص ١٢٧.

٢٠ . د. إسماعيل علي سعد ، مصدر سابق، ص١٨.

٢١ . محمد محمود سلمان ، مصدر سابق، ص١٧.

٢٢. د. حسان محم شفيق العاني ، مصدر سابق، ص٣٤.

٢٣. جان توشار ، مصدر سابق، ص٣٦.